

عن اليسار مرة أخرى: الشيء وعكسه

ورد كاسوحة*

مع كل أزمة تحصل في العالم، تتجدد النقاشات بشأن دور اليسار وموقعه من الأحداث. في حالة أوكرانيا، وبخلاف انتفاضات سابقة لم يكن له دور يذكر، لا في الاحتجاجات ذاتها، ولا في النقاشات التي أعقبت استيلاء اليمينيين على السلطة وتدخل روسيا في القرم، وهذا عائد في ظني إلى انقسامه حيال «الثورات» عموماً، وإلى اتخاذ مواقف أضحت عبثاً على الواقع ذاته الذي صدرت عنه الاحتجاجات. ففي سوريا، وهي مدار انقساماته الفعلية وبؤرتها، وجد نفسه «مجبوراً» على الاصطاف مع أحد الطرفين المهيمنين، ولم يعنه في حال من الأحوال كل الكلام على «إجرامهما المتساوي» رمزياً والمتساق مع حالة النهب التي عمّماها على البلد، ومن هنا نفهم أزمته الأخلاقية العميقة التي انعكست بشكل أو بآخر على موقفه التحليلي من الأحداث. صار اليسار هنا مضطراً إلى تبرير نفسه كلما انحاز أكثر إلى النظام أو إلى المسلحين المسّمين «الجيش الحر» (ما زلت مصراً على اعتباره مجموعات مقاتلة محلية لا يجمع بينها إلا العصبية الأهلية والعداء لآل الأسد، وهو ما عجل «بانفراطها» لاحقاً). وهذا الجهد في التبرير لاقي صدى لدى المجموعات المفايوية - داخل النظام والمعارضة - المنحازة ضد الفقراء، والمهتمة بتسعير الصراع طائفيًا وتحبيد الجذر الطبقي الذي فيه. والحال أن يسارنا الهزيل قد توزع على هذه المجموعات بالتساوي، فالجزء «المناع» منه انضم عملياً إلى جوقه النظام الفاشي، ولم يعد يعنيه كل ما يفعله هذا الأخير بأحياء الفقراء وضواحيهم في حمص وحلب ودرعا وريف دمشق وإدلب ودير الزور و... إلخ. وبذلك تكون ممانعته السطحية والمنقطعة عن المجتمع قد تغلّبت على حساسيته الحقيقية، وبالتالي أنهت كل ما يتعلق بالانحيازات الاجتماعية في خطابه، وأبقت على «يساريته» كقشرة فقط وكذريعة للمزيد من الالتحاق بالنظام باسم مقاومة التكفيريين ومموليهم الإمبرياليين. لا يعتر ناهض حتر وحده عن هذا التوجه، وإن كان الأكثر تصلباً وتوتراً داخله، بل أيضاً «مجمّل» الماركسيين والقوميين العرب الذين فضلوا تغليب البعد الميداني على ما سواه، فأضحت الخرائط بالنسبة إليهم هي الأساس، وفي ضوئها فقط يتحدد موقفهم من الصراع سلباً أو إيجاباً. يتراجع وزن المهتمّين والفقراء في مقاربات كهذه إلى حدود كبيرة، ولا يعود التعرّض لهم عسكرياً يمثل شيئاً بالنسبة إلى «القوميين»، فهم ليسوا إلا «أخطأ»

جانبية» (وهذا تعريف إمبريالي بالمناسبة)، وبالمفهوم الاقتصادي يعتبرون قوّة عاطلة من العمل ومرشحة بقوّة للخروج من السوق الجاري تلزيمة لمافيات الحرب وتجارها. الموقف من الحرب بهذا المعنى ليس موقفاً ضد طرف بعينه، وهذا ما يجب أن يفهمه الجميع، وعلى رأسهم الممانعون الفعليون للهيمنة الأميركية، بل هو بالأساس انحياز إلى جانب الفقراء والمهمّشين إلى أي جهة انتموا، وخصوصاً إذا كانت هذه الجهة موالية المعيار هنا لا يتغيّر كما يحدث في المواقف السياسية الانتهازية، ذلك أن الوقوف إلى جانب الطبقات المهتمّشة هو المحدّد لكل «ما يحدث خارجها»، وهذا الخارج متعين اليوم بالحرب التي يشنها النظام والمعارضة المسلحة عليها بالتوالي. لذلك، نقول عن اليسار الممانع إنه متورّط، فهو لا يقف إلى جانب الفقراء كما يجدر به أن يفعل، وحين يضطرّ إلى الوقوف معهم، يفعل ذلك من باب الانحياز إلى النظام ليس إلا. على هذا الأساس فقط يبني موقفه من المجازر التي تحدث بحق الموالين؛ فهو لم يستعملها إلا كدعاية ضدّ التكفيريين، وهذا جيّد من ناحية وضع الوهابية تحت الضوء وتشريح بنيتها الإجرامية، ولكنه لا يصلح أبداً لبناء خطاب متماسك حول «مظلومية» الجهة التي تتعرّض «للإفناء» على أيدي الوهابيين. وقس على ذلك أيضاً في ما يتعلق بمعلولاً وصدد والقصير وجرماتاً وكلّ الأماكن الأخرى التي تجرّعت سموم المعارضة المسلحة. بالمناسبة، معظم الضحايا هناك كانوا من بيئات فقيرة ومتوسطة، وهذا ما يزيد من تهافت الدعاية الممانعة، فالتركيز لديها بقي منصباً على انتماءات هؤلاء «الطائفية»، ولم يتطرق قط إلى وضعهم الاجتماعي أو الطبقي، حتى إن الإشارة إليهم «كأقليات» بقيت في إطار الكلام على «طائفيتهم»، لا على الطابع السياسي لاستهدافهم. وهو «المحدّد الرئيسي» لسلوك المعارضة تجاههم قبل دخول العامل الوهابي والتكفيري على الخط.

ورغم كل ما سبق، لا تعتبر الممانعة اليسارية نفسها معنّية بتوضيح موقفها؛ فهي تتصرف على أساس أنها تحارب الطائفية السياسية في طبيعتها الوهابية، وبالتالي تقف إلى جانب من تعتقد أنه يمثل «العلمانية» و«التقدم» اليوم. تعتبر مثلاً عبر ممثلها الشرعي والوحيد في الأردن أن «التقدم» مرتبط عضويًا «بإنجازات» الجيش السوري، وهي بكل تأكيد لا تقل وحشية عما يفعله المسلحون بالموالين، لا بل يتأكد مع الوقت أن ذلك منازل الفقراء في المدن والأرياف هو سبيل السلطة الوحيد لتمويل خزينتها

لاجنون
سوريون
في مدينة
اسطنبول
أول من امس
(بولنت كيليج
- أ ف ب)



أيضاً لم يعودوا على صلة بالواقع هنا، وفقدوا معظم الرصيد الذي أمكن تحصيله في حقبة الاحتجاجات السلمية، وإذا كانوا يعولون على تقديم للنظام وإيران وحزب الله، على اعتبار أن التدخل الإيراني الإجرامي أصبح أوضح من ذي قبل، فما عليهم إلا الإنصات جيّداً إلى حركة الواقع. هذا الأخير بات يتحرّك بسرعة مذهلة، إلى درجة عدونا فيها عاجزين عن اللحاق به، وكلّما تحوّل أكثر ازدادت قدرته على الفرز، وبالتالي تحجيم الأطراف التي تتصدى لتحليله، وخصوصاً المحسوبة منها على اليسار. صحيح أن تدخل حزب الله إلى جانب النظام قد أسبغ شرعية إضافية على سرية اليسار الموهوم (يجب عدم التوقف لحظة عن انتقاد حزب الله داخل سوريا)، إلا أن التحوّل الأهمّ برائي، الذي كان يجدر بهؤلاء التقاطه جيّداً هو قابلية المعارضة المسلحة للتحوّل إلى سلطة، وبالتالي وراثتها النظام حرفياً في

التي باتت مرتبطة أكثر من أي وقت مضى بفعل الحرب. طبعاً لم يعد مجدداً أن تتوجّه إلى هؤلاء بالنصيحة، أو أن تحاول التخفيف من غلوائهم؛ فبمجرد أن يرتبط اليسار بالسلطة تصبح علاقته مع الواقع واهية، ويفقد تلقائياً صلته بالحقائق الملموسة. وهو وإن كان مصيباً في توصيفه لانتصارات السلطة العسكرية، إلا أنه يغدو عبثاً على التفكير النقدي الذي يحاول تشريح هذه «الانتصارات» وأخذ مسافة منها. قبل سنة ونصف سنة تقريباً، كتبت في هذه الصفحة مقالاً يتعرّض بالذمّ لهذا السبق من اليسار، ويفكك ممانعته الصورية. لكن إلى جانب هذا التعرّض، تطرّقت أيضاً إلى اليسار الآخر الممتلئ بذاته والمعتقد بأن كل ما هو خارجه عميل للسلطة و«النظام الأسدي» (بالمناسبة، هذا التوصيف كان سيكون ممتازاً لو لم يجر نحته من على منابر آل سعود، فبمجرد خروجه من هناك يصبح ذمّاً لكل من استعمله). هؤلاء

صوابية فلسفة التغيير... في «إسقاط النظام العربي»

عبدالمعيت زريق*

إن مقاربة التغيير في الواقع العربي من خلال ما سمي «الربيع العربي» تعتمد على منطق مشبوه ومضلل مبني على فكرة خاطئة بالمطلق. فهو حين يطلب تغيير الواقع من رأس هرمه فهو ينطلق من فرضية أن جموع الناس المطالبة بالتغيير «القاعدة الاجتماعية» متوحدة وواعية وقادرة وصالحة شرعياً وثورياً لتحقيق هدف واحد بوسيلة صالحة، وهو ما يناقضه الواقع ومنطق التغيير وشرعه.

فما إن يسقط النظام بينهم، الذي كان يوفّر

لهم قوانين ناظمة لحياتهم مقبولة بحددها الأدنى، حتى تنفرد هذه الحياة الاجتماعية إلى مكوناتها الأولية وقوانين بدائية تشابه حياة القبائل والمجموعات البشرية الصغيرة، وليتفاجأ جميع من طالبوا بالتغيير من الأعلى إلى الأسفل بأن الاختلاف الشديد في القواعد والبيئة الاجتماعية الفاسدة بصعب عليها الاتحاد على أي هدف غير إسقاط النظام.

التغيير - يا سادة - يجب أن يبدأ من القواعد ومن البيئات الاجتماعية. وهي قاعدة منطقية شرعية دعوية معروفة قديماً، وثبتتها الواقع حديثاً.

أفضل التغيير هو ذلك الذي مهدت له حركة

دعوية واعية عملت على قراءة الواقع واكتشفت هوائه ومشاكله قبل أن تصوغ له مستقبله عبر برامج واضحة الرؤى والملامح، واعتمدت على الفرد لتغييرها من الأسفل للأعلى فتصبح البيئة كلها جاهزة للتغيير، وبالتالي لا يستطيع النظام أن يعاند التغيير الحاصل سلفاً أو أن لا يكون معتبراً حقيقياً عنه.

أما الاعتماد على التغيير القسري، فهو - إن حدث - مكلف جداً وبمسار طويل غير مضمون النتائج. ويخلق بيئات اجتماعية مقهورة مكبوتة منافقة جاهزة في أي وقت قادم لرمي

دعوية واعية عملت على قراءة الواقع واكتشفت هوائه ومشاكله قبل أن تصوغ له مستقبله عبر برامج واضحة الرؤى والملامح، واعتمدت على الفرد لتغييرها من الأسفل للأعلى فتصبح البيئة كلها جاهزة للتغيير، وبالتالي لا يستطيع النظام أن يعاند التغيير الحاصل سلفاً أو أن لا يكون معتبراً حقيقياً عنه.

أما الاعتماد على التغيير القسري، فهو - إن حدث - مكلف جداً وبمسار طويل غير مضمون النتائج. ويخلق بيئات اجتماعية مقهورة مكبوتة منافقة جاهزة في أي وقت قادم لرمي

البيئة الاجتماعية الفاسدة يصعب عليها الاتحاد على أي هدف غير إسقاط النظام

قشرة التغيير تلك والعودة إلى ما يمثل قناعاتها التاريخية والوجدانية والدينية. لذا ذهبت تعابير من مثل «الثورة تاكل أبناءها» و«الثورة يفكر بها الحالمون ويقوم بها المجانين ويقطفها الانتهازيون» لتكشف لنا طرق التغيير القسري ونتائجه، فاني للعقلاء العيش بين الأصناف السابقة والظروف التي يفرضها أسلوبهم في التغيير؟

بينما اختصر التعبير الشرعي «كما تكونون

يولى عليكم» كل أساليب التغيير ونماذجها. فمن الملاحظ من هذا القول الجامع أن التغيير يبدأ في القاعدة أولاً ليصبح واجباً في قمته أو نظام ولايته، فيكون في معادلة التغيير تلك شرط البدء من القاعدة شرطاً لازماً وكافياً لصحة نتيجة المعادلة رياضياً ومنطقياً.

وإن الاعتماد على إسقاط القمم وانتظار النتائج المبهرة لا يعود إلا أسلوباً خاطئاً مضللاً وحجراً ثقيلاً ترمي به الجموع الغاضبة لتكتشف أنه قبل أن يسقط النظام قد سقط على رؤوسها فاصابها بالدوران والغيوبة، فأحالها إلى فئات شتى بمشاريع شتى متناقضة، من أقصى اليمين لأقصى اليسار وما بينها وتفرض الحرية المشناهة طيفاً واسعاً مختلفاً ومتناقضاً بين جميع مكوناته ويحتاج إلى ابتداء عقد اجتماعي جديد للملزمة ما بقي من شتات مجتمعي مزق.

إن قراءة متأنية في ما حققته «الثورات العربية» بكل تولياتها المختلفة ونتائجها المنظورة المتدرجة وطيفها المفرز في نماذجها المتنوعة من تونس إلى سوريا مروراً بمصر وليبيا واليمن، وما تحقق من فوضى عارمة، تثبت الرؤية السابقة الشرح وتؤكد صحة منطقها وفلسفتها وواقعيتها وصوابيتها.

فهناك بلدان سرعان ما فلطت حكامها بالتهديد السلمي بالفوضى، وهناك من تخلصت منه بالعنف «الثوري» المتوحش، وهناك من تخلصت منهم ببزات تفاوضية إقليمية داخلية

■ نائب رئيس التحرير: بيار ابي صعب ■ مدير التحرير: إيلى شلموب، وظيف، قاصوه ■ إفتصاد: محمد زريب ■ محليات: حسنة عليف، مجتمعي: مهدي زراقت ■ نقاضة: وائل، امه، الاندري

■ تأسست عام 1953
تصدرت شركة «أخبار بيروت»

رئيس التحرير المؤسس
جوزف سماحة
(2006-2007)

رئيس التحرير: المدير المسؤول
إبراهيم الامين

■ التوزيع: شركة الوانك 15-11/666314-01/828381-03